

قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحي

للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيسي الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة للتأمين الصحي للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٤٠٨١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة وثمانية ملايين ومائة وعشرون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٢٧٧١٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وسبعة وعشرون مليوناً وسبعمائة وعشرة آلاف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الاول - أجور بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٩٢٧١٠٠٠٠٠ جنيه .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٨٠٤١٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانون مليوناً وأربعمائة وعشرة آلاف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث - استخدامات استثمارية بمبلغ ١٥٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - تحويلات رأسمالية بمبلغ ٦٤٨١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٢٧٧١٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وسبعة وعشرون مليوناً وسبعمائة وعشرة آلاف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٨٠٤١٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره ثمانون مليوناً وأربعمائة وعشرة آلاف جنية) موزعة على البابين التاليين :

- (أ) جملة الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٧٨٤١٠٠٠٠٠ جنية .
(ب) جملة الباب الرابع - قروض وتسهيلات أثمانية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنية كلها قروض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملاحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث - (الاستخدامات الاستثمارية) إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما ينحصر لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٩١ .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

